المعهد القضائي الأردني

تقرير الانجازات السنوي للعام ٢٠٢٠

Annual Achievements Report - 2020

التقرير السنوي لانجازات المعهد القضائي الأردني للعام ٢٠٢٠

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله بن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسين بن عبد الله الثاني

تفضل صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين
بافتتاح مبنى المعهد في الثامن من كانون الأول للعام ٢٠١٩

جدول المحتويات

كلمة مدير عام المعهد القضائي	٢
نبذة عن المعهد القضائي	٤
الإطار التشريعي	٧
مجلس إدارة المعهد القضائي واللجنة العلمية	١٠
برامج وجودة التدريب	١٣
الإدارة والتميز	٢٥
تكنولوجيا المعلومات	٢٩
التعاون المحلي والإقليمي والدولي	٣٣
مبنى المعهد القضائي	٣٨
مكتبة المعهد القضائي	٤٠

كلمة مدير عام
المعهد القضائي الأردني

كلمة مدير عام المعهد

من الأمور المسلم بها أن رفعة القضاء والثقة به أساس لقيام الدولة الديمقراطية، وأن أساس بناء دولة القانون والمؤسسات وتحقيق العدالة يتطلب لزاماً أن يكون القضاء مستقلاً. وأضيف على ذلك أن القضاء هو القاضي الشجاع القادر على تولي رسالته بإيمان، القاضي الإنسان الذي يرفض ان يظلم أحد، القاضي الذي يرى في نصوص القانون ما لا يراه الآخرون، القاضي الذي تؤرقه كل قضية خوفاً من ضياع العدالة. القاضي الذي يعتزل حياته إيماناً منه بعظمة رسالته تاركاً وراءه سنيناً من الراحة والدعة، القاضي الذي كلما خط كلمة اهتز وجدانه لها قبل ان يكملها وهؤلاء كثيرون في مسيرة قضائنا.

إن بناء القاضي الذي يزدهر به القضاء استقلالاً وحياداً ونزاهة واجتهاداً رسالة حملها المعهد القضائي الأردني منذ انشائه لإعداد قضاة مؤهلون يمثلون الانموذج الحي لسيادة القانون والعدالة وقادرون على تولي المهام الثقال في رسالتهم.

وقد استطاع المعهد القضائي برسالته أن يسهم في رفد القضاء بتأهيل العديد من القضاة لتولي رسالتهم من خلال برنامج الدبلوم، كما أسهم في رفع القدرة المعرفية لدى القضاة في محاكمهم من خلال البرامج التدريبية العامة والمتخصصة التي يشارك فيها خبراء محليون ودوليون لكي يكون القضاة على معرفة بكافة التطورات التشريعية والأنظمة المتطورة التي تساهم في رفع قدرتهم العملية، كما ساهم في إعداد مدربين في مختلف التخصصات والتي أبرزت دور المعهد القضائي الوطني والإقليمي من خلال عقد دورات متخصصة وتطبيق أساليب تدريب متطورة في الدورات التي عقدت للقضاة وأعضاء النيابة العامة من بعض الدول العربية الشقيقة. وأن المعهد القضائي تميز أيضا من خلال عقد دورات التدريب عن بُعد واستخدام التكنولوجيا في تدريب القضاة لتخفيف العبء عليهم.

إن الإنجازات التي ينهض بها المعهد القضائي ما هي إلا ترجمة للرؤيا والأهداف وفقاً للنظام والتعليمات المعمول بها، وكذلك لاستراتيجيته للأعوام ٢٠١٧ - ٢٠٢١، والموجزة في هذا التقرير.

والله ولي التوفيق

القاضي الدكتورة نوال الجوهري
مدير عام المعهد القضائي الأردني

نبذة عن
المعهد القضائي الأردني

نبذة عن المعهد

المعهد القضائي الأردني يعد صرحاً تأهيلياً وبيتاً للخبرة القانونية والقضائية، أسس عام ١٩٨٨ كمؤسسة رسمية معتمدة لإعداد مؤهلين لتولي المناصب القضائية بأعلى معايير الكفاءة والمهنية، وتأهيل القضاة والعاملين في قطاع العدالة، ورفع كفاءاتهم ومهاراتهم القانونية في سبيل تعزيز مبدأ سيادة القانون وتحقيق العدالة وضمان حماية الحقوق والحريات، ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، باستخدام أفضل الأساليب التدريبية والتكنولوجية الحديثة.

تُوجت إنجازات المعهد بحصوله على ختم التميّز والجائزة البرونزية ضمن جائزة الملك عبد الله الثاني للتميّز، والتي ستدعم مسيرته على المستوى الوطني والاقليمي والدولي.

الرؤيا

مركز تأهيل وتدريب قضائيّ وأجهزة إدارية مساندة، متميز محلياً وإقليمياً ودوليا.

الرسالة

مركز متميز يعزز القناعة لدى جميع المتعاملين في قطاع العدل محلياً وإقليمياً ودولياً بأهمية دوره في التأهيل والتدريب للعاملين في الجهاز القضائيّ والأجهزة الإدارية المساندة بما ينعكس إيجاباً على إرساء مبدأ سيادة القانون وذلك من خلال بناء الشراكات وتبادل الخبرات وزيادة المعرفة في جميع الحقول القانونية وفق أفضل الممارسات الحديثة التي تقتضيها مبادئ العدالة والإنصاف.

الأهداف الاستراتيجية

الهدف الأول: تأهيل المرشحين لتولي الوظائف القضائية وبناء القدرات القضائية والإدارية وتطويرها.

الهدف الثاني: مأسسة العلاقة وتطويرها مع المجلس القضائي الأردني ووزارة العدل.

الهدف الثالث: بناء القدرات المؤسسية وتجذير ثقافة التميز.

الهدف الرابع: تعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

الهدف الخامس: المساهمة في نشر الثقافة القانونية بين فئات المجتمع.

الهيكل التنظيمي

يوضح الرسم أدناه الهيكل التنظيمي الحالي للمعهد القضائي الأردني:

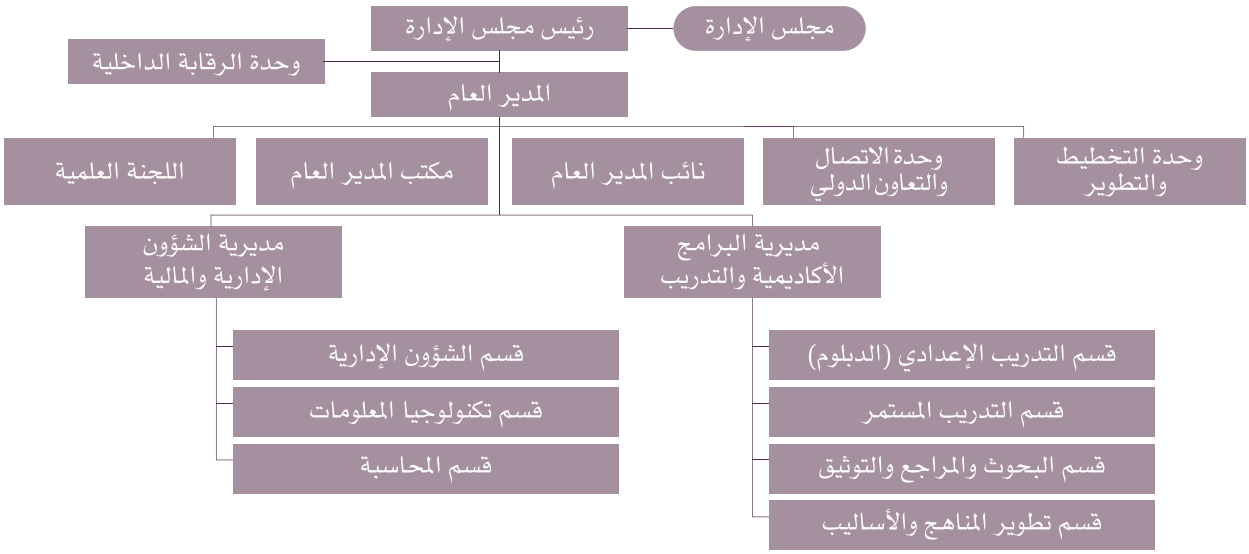

الإطار التشريعي

الإطار التشريعي

نظام المعهد القضائي رقم (٤٩) لعام ٢٠٢٠:

صدر نظام المعهد القضائي المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٥٦٣٦، تاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٢ والذي ألغى نظام المعهد القضائي الأردني وتعديلاته رقم ٦ لسنة ٢٠١٠ ومن أبرز ملامح النظام الجديد:

- انسجاماً مع تعديل المادة (٤١) من قانون استقلال القضاء وتعديلاته رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٤، والمتضمن ربط المعهد القضائي برئيس المجلس القضائي، يتولى الاشراف على المعهد مجلس إدارة برئاسة رئيس المجلس القضائي وعضوية كل من:
  - رئيس المحكمة الادارية العليا نائبا للرئيس.
  - رئيس النيابة العامة، المفتش الاول للمحاكم.
  - أمين عام وزارة العدل.
  - مدير عام المعهد القضائي.
  - قاضيين لا تقل درجة أي منهما عن الخاصة، يسميهما المجلس القضائي بتنسيب من الرئيس لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة ويجوز له خلال هذه المدة تسمية بديل لأي منهما بالطريقة ذاتها للمدة المتبقية من عضويته في المجلس.
  - نقيب المحامين.
  - اثنين من أعضاء الهيئات التدريسية في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية الرسمية، لا تقل رتبة أي منهما عن أستاذ مشارك في القانون يسميهما الرئيس لمدة سنتين وبالتنسيق مع رئيس الجامعة المعنية وللرئيس خلال تلك المدة تسمية بديل لأي منهما بالطريقة ذاتها للمدة المتبقية من عضويته في المجلس.
- **مدة خدمة المدير العام للمعهد**: أصبحت مدة خدمة المدير العام للمعهد سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة بعد أن كانت سنتين قابلة للتجديد.
- **شروط القبول في برنامج دبلوم المعهد القضائي** وعلى النحو الاتي:
  - **العمر**: أن لا يزيد عمر المتقدم على خمس وثلاثين سنة في تاريخ الاعلان عن مسابقة القبول بعد أن كانت أربعين عاماً.
  - **فرع الثانوية العامة**: تم النص صراحة على قبول الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة في فرع الإدارة المعلوماتية للتقدم للمنافسة في مسابقة القبول لبرنامج الدبلوم بالإضافة الى أي من الفرعين العلمي أو الأدبي.

- **الشريحة المستهدفة**: تم توسيع قاعدة التنافس للقبول في برنامج دبلوم المعهد القضائي من الحاصلين على الشهادة الجامعية الاولى في القانون، لتشمل:

> خريجو الجامعات الأردنية الرسمية أو **الخاصة** لآخر ثلاث سنوات من تاريخ الإعلان عن مسابقة القبول، بعد ان كان النظام السابق يقتصر على الجامعات الرسمية وذلك بعد اجتيازهم مسابقة القبول وفقاً لمعايير الشفافية.

> محامياً **أستاذاً** بعد أن كان النظام السابق يشترط أن يكون قد عمل محامياً أستاذاً مدة لا تقل عن سنتين.

بالإضافة إلى موظفي الفئة الأولى في وزارة العدل والموفدين حسب الشروط التي وردت في النظام.

مشروع نظام التنظيم الإداري للمعهد القضائي

اعتمد مجلس إدارة المعهد مشروع نظام التنظيم الإداري للمعهد القضائي والسير بالإجراءات الأصولية لإقراره.

التعليمات

تم اقرار التعليمات الإدارية والاجرائية والمالية الناظمة لعمل المعهد حسب الأصول بالاستناد الى النظام الجديد من قبل مجلس إدارة المعهد بعد رفعها من اللجنة العلمية للمعهد وعلى النحو الاتي:

- تعليمات تحديد المكافآت والأجور في المعهد القضائي الأردني.
- تعليمات ضبط السلوك والإجراءات التأديبية في المعهد القضائي الأردني.
- تعليمات مسابقة القبول في المعهد القضائي الأردني.
- تعليمات منح شهادة دبلوم المعهد القضائي الأردني.
- تعليمات كلفة الدراسة والدورات التدريبية في المعهد القضائي الأردني.
- تعليمات بدل الخدمات واستخدام مرافق المعهد القضائي الأردني.
- تعليمات قبول الموفدين غير الأردنيين في المعهد القضائي الأردني.
- تعليمات أسس إختيار المحاضرين في المعهد القضائي الأردني.
- تعليمات التطوع في المعهد القضائي الأردني.
- تعليمات منح شهادات البرامج التأهيلية والدورات التدريبية في المعهد القضائي الأردني.

مجلس إدارة المعهد
القضائي واللجنة العلمية

مجلس إدارة المعهد القضائي واللجنة العلمية

مجلس إدارة المعهد القضائي:

استناداً للمادة الخامسة من نظام المعهد القضائي رقم (٤٩) لسنة ٢٠٢٠ يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:

- رسم السياسة العامة للمعهد.
- إقرار الخطط الخاصة بتنظيم شؤون المعهد والإشراف على هذه الخطط.
- عقد دورات التدريب المستمر والندوات وورش العمل للقضاة، وفق احتياجات المجلس القضائي.
- الموافقة على تنسيب اللجنة العلمية بتسمية المحاضرين غير المتفرغين.
- إقرار مناهج الدراسة للبرنامج والبرامج التأهيلية الاخرى وذلك بناء على تنسيب اللجنة العلمية.
- وضع القواعد والشروط الخاصة باختيار العدد المقرر قبوله في البرنامج وفقا لما يقرره المجلس القضائي.
- تحديد موعد بدء السنة الدراسية في المعهد لأي من البرامج التأهيلية التي يقدمها وانتهاء تلك السنة والفصول الدراسية فيها ومواعيدها والاجازات الفصلية والسنوية وأوقات الدوام والدراسة.
- وضع القواعد الخاصة بالامتحانات وتحديد مواعيدها وطريقة إجراءها ومراقبة سيرها.
- اقرار نتائج الامتحانات.
- إقرار كلفة البرامج التأهيلية التي يوفرها المعهد بناء على توصية اللجنة العلمية وتحديد الجهات التي تستوفى منها تلك الكلف.
- تحديد المكافآت والأجور التي تدفع لقاء التدريس أو التدريب وفقا لتعليمات يصدرها لهذه الغاية.
- إصدار التعليمات الخاصة بضبط سلوك الطلبة وإجراءات تأديبهم والعقوبات التأديبية التي تفرض عليهم.

وفي هذا الاطار عقد مجلس إدارة المعهد خمسة اجتماعات خلال العام ٢٠٢٠ تم اتخاذ (٧١) قراراً، وأبرزها:

- تسمية أعضاء اللجنة العلمية.
- إقرار الخطة التدريبية لبرنامج دبلوم المعهد القضائي.
- اصدار تعليمات إدارية ومالية ناظمة لعمل المعهد وفقاً لنظام المعهد القضائي ٤٩ لسنة ٢٠٢٠.
- إقرار مشروع الهيكل التنظيمي للمعهد.
- إقرار مشروع نظام التنظيم الإداري للمعهد.

- الموافقة على عقد العديد من الدورات التدريبية للأجهزة الإدارية المساندة في وزارة العدل.
- فتح باب القبول للفوج الواحد والعشرون لبرنامج دبلوم المعهد القضائي.

اللجنة العلمية:

عقدت اللجنة العلمية (١٩) اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٠ تناول اهم المحاور الاتية:

- اقرار العديد من البرامج المتخصصة الموجهة للقضاة ووفق الاحتياج التدريبي الفعلي ووفقاً لخطط المؤسسات الداعمة والشريكة.
- اقرار العديد من البرامج المتخصصة الموجهة للمتدربين في المؤسسات المحلية لدى القطاعين العام والخاص ومنها على سبيل المثال دورة تبليغ الاوراق القضائية لموظفي شركة أرامكس.
- اقرار برنامج تدريبي جزائي متخصص تأسيسي للضباط الحقوقيين والمدعين العامين والقضاة من مرتبات مديرية القضاء العسكري القطري والأردني.
- التوصية باقرار مشروع خطة برنامج دبلوم المعهد القضائي بحلتها النهائية وفق الأصول.
- التوصية بتسمية محاضري برنامج دبلوم المعهد القضائي (الفوج العشرون) وكافة برامج التدريب المستمر وفق أسس واختيار اعضاء هيئة التدريب في المعهد.
- التوصية بمسودات التعليمات الناظمة لعمل المعهد في ضوء صدور نظام المعهد القضائي الجديد رقم (٤٩) لسنة ٢٠٢٠ والبالغ عددها (١٣) مشروعاً تمت مناقشتها في (٨) اجتماعات بواقع (٤٠) ساعة عمل نوقش خلالها كافة النقاط الشكلية والضمنية للتعليمات، التي بلغ عدد موادها (١٢٤) نصاً تشريعياً، تم رفعها الى مجلس الادارة لغايات اقرارها حسب الأصول.
- النظر في العديد من الطلبات المقدمة لغايات التدريب والتدريس في المعهد.

برامج وجودة التدريب

برامج وجودة التدريب

يرفد **المعهد القضائي الأردني** الجهاز القضائي بنخبة مختارة متميزة بالمعرفة والمهارة، وذلك بإعداد مؤهلين لتولي المناصب القضائية بأعلى معايير الكفاءة والمهنية، وبناء القدرات القضائية والإدارية وتطويرها، وتنمية مهارات البحث العلمي لديهم، مما يسهم في نجاعة الأحكام وتحقيق العدالة الناجزة، ويعزز مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات، وبما يحقق الهدف الاستراتيجي الأول في الخطة الاستراتيجية للمعهد للأعوام ٢٠١٧ – ٢٠٢١.

أما فيما يتعلق بالهدف الثاني من استراتيجية المعهد القضائي وهو: **مأسسة العلاقة وتطويرها مع المجلس القضائي الأردني ووزارة العدل**، تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان حسن تنفيذ البرامج التدريبية الموجهة للقضاة أو الموظفين، وبنهج تشاركي تنسيقي مع المجلس القضائي ووزارة العدل، وتوفير الدعم اللوجستي.

وفي سبيل استدامة التميز والارتقاء بالأداء، نهج المعهد بتطبيق منهجية قياس جودة التدريب والتي تتضمن عدة أدوات أولها قياس رضا المشاركين في الفعاليات التدريبية عن المحتوى التدريبي المقدم، واساليب وطرق التدريب التي يقدمها المدرب، والتنظيم والاشراف على البيئة التدريبية وتهيئتها بالتجهيزات الإدارية والتقنية واللوجستية المناسبة، حيث بلغت درجة التحسن في جودة التدريب (٠,٦٤) درجة للعام ٢٠٢٠ عن العام السابق.

برنامج دبلوم المعهد القضائي

يعد برنامج دبلوم المعهد الأداة التنفيذية الأولى لتحقيق الهدف الاول من نظام المعهد القضائي وهو **اعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية**، ومدته سنتين دراسيتين مقسمة وفقاً للخطة الدراسية الى فصول دراسية ضمن مدد زمنية يحددها مجلس إدارة المعهد.

ومن الجدير بالذكر أن طلاب (**الفوج العشرون**) على مقاعد الدراسة حالياً ضمن الفصل الثالث للسنة الدراسية الثانية والذي تمت المباشرة فيه منذ تاريخ ٢٠٢٠/٨/٣٠ وفيما يلي موجز عما قدمه البرنامج لهذا العام:

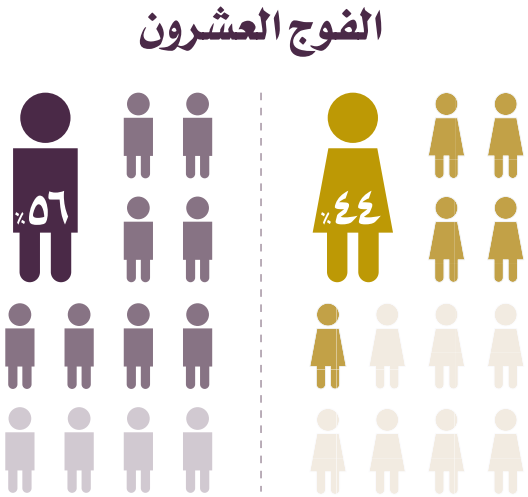

أولاً: تطوير وتحديث الخطة الدراسية التأهيلية لبرنامج دبلوم المعهد وإقرارها من مجلس إدارة المعهد ونشرها على الموقع الإلكتروني الخاص بالمعهد وتضمينها المتطلبات الاتية:

- تطبيقات عملية في موضوعات قانونية تخصصية موجهة للطلبة لتأهيلهم للعمل القضائي في محاكم الصلح والخروج عن الاساليب والمنهجيات التقليدية النظرية في التدريس والتدريب.
- اعتماد **برنامج التعلم بالملازمة** لطلبة الدبلوم كمتطلب رئيسي بإلحاق الطلبة بأحد القضاة في مواقع عملهم لنقل تجربتهم وخبرتهم إليهم للاستفادة منها.

أهداف برنامج التعلم بالملازمة الرئيسية:

- دعم الطلبة لرفع كفاياتهم المعرفية والمهارية والسلوكية وصقلها وبما يتفق مع قواعد السلوك القضائي من خلال مشاهدتهم لتجربة قضاة الصلح في موقع عملهم (باعتبارها الوظيفة الاولى التي يتولاها خريج المعهد)، بحيث يطلع الطالب على مشاهدات واقعية من جلسات المحاكمات وما يواجه القاضي من تحديات، ليكتسب بذلك ومن خلال الحوار والنقاش مع القاضي الملحق به المعارف وأفضل الممارسات لإدارة الجلسات وكيفية التعامل مع الخصوم وأطراف الدعوى والجهاز المساند، وتحويل معارفه الضمنية الى صريحة وتمكينه من الاستفادة منها على اتم وجه.
- صقل شخصية الطلبة بما يتفق والسمات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها القاضي في العمل وخارجه، بالإضافة إلى ترسيخ قواعد السلوك القضائي لديه.

عدد ساعات برنامج التعلم بالملازمة: ثمانية ساعات أسبوعية على مدار الفصل الثالث والرابع من السنة الثانية من برنامج دبلوم المعهد القضائي، بواقع يومين اسبوعياً لملازمة الطالب للقاضي على مدار الفصل الدراسي وقد بوشر بتطبيقه اعتبارا من ٢٠٢٠/٩/٨.

تقرير التعلم بالملازمة: تم تصميم تقرير معد لهذه الغاية ويتم العمل على حوسبته.

- اعتماد ورقة بحثية فصلية لطلبة الدبلوم للمواد القانونية لتعزيز ملكة البحث العلمي والتطور المعرفي لديهم، والاطلاع على الممارسات الفضلى والاشكاليات القانونية وكيفية التعامل معها.
- اضافة مادة مساق البحث العلمي إلى الخطة الدراسية، وتم إعداد اجراءات مساق البحث العلمي والتي اعتمدت من اللجنة العلمية ومجلس الإدارة.
- عقد دورات متخصصة في مجال العمل القضائي والتنمية البشرية ضمن الفصل الثالث وعلى النحو الآتي:
  - دورة مهارات الاتصال والتواصل بواقع (٤٤) ساعة
  - دورة الوسائل البديلة لحل المنازعات المدنية / الوساطة بواقع (١٢) ساعة
  - دورة مهارات طباعة ومهارات الحاسوب بواقع (٣٠) ساعة
  - دورة المبادئ العامة المحاسبية والمالية بواقع (١٨)
- تنظيم زيارات ميدانية لمؤسسات ذات صلة بالعمل القضائي ضمن الفصل الثالث وعلى النحو الآتي:
  - إدارة حماية الاسرة
  - وحدة الجرائم الإلكترونية
  - السوق المالي وهيئة الأوراق المالية ومركز الإيداع
  - إدارة المختبرات والأدلة الجرمية
- جلسات حوارية ومحاضرات عامة لمتحدثين متخصصين في قضايا ومسائل معينة خلال الفصل الدراسي الثالث:
  - نظم المعهد ندوتين حواريتين مع متحدثين من المركز الوطني لحقوق الانسان ضمن الاحتفال الاممي بمرور خمسة وسبعين عاماً على تأسيس هيئة الامم المتحدة وبعنوان (هيئة الامم المتحدة بين الواقع والمأمول).

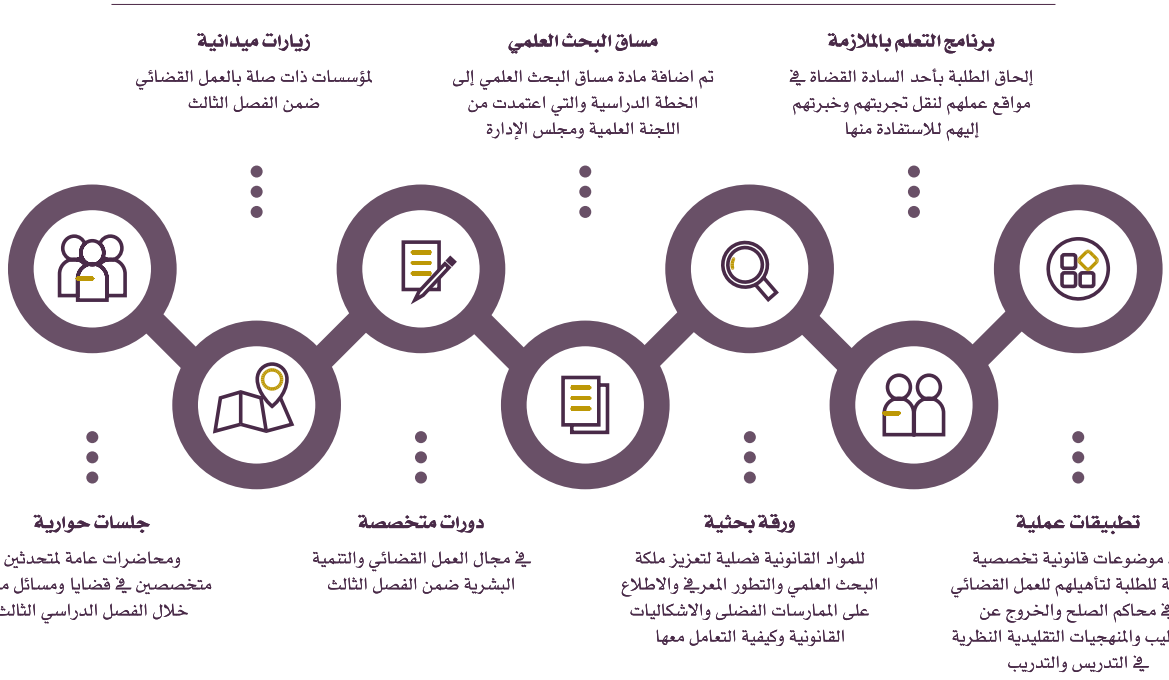

ثانياً: التدابير الإجرائية لبرنامج الدبلوم لمواجهة جائحة كورونا وتداعياتها منذ بدايتها لإدامة العملية التأهيلية:

- إعداد دليل تدريبي تطبيقي ورقي ومرئي على استخدام بعض منظومات التعلم عن بُعد (مايكروسوفت تيمز، زووم).
- تدريب محاضري برنامج الدبلوم والطلبة على تقنية التعلم عن بُعد باستخدام تقنيات الاتصال المرئي والمسموع وعلى عدة جلسات فردية وجماعية.
- تم الاخذ بأسلوب التعلم عن بُعد خلال فترات الحظر باستخدام تطبيقات (زووم والواتس اب، ومايكروسوفت تيمز) لمتابعة عقد عدد من المحاضرات لطلبة برنامج الدبلوم ضمن جدول المحاضرات اليومي، وتم بهذا الخصوص عقد (٩٨) محاضره حتى تاريخه.
- تم توزيع استبانة على طلبة البرنامج لقياس مدى نجاعة تجربة التعلم عن بُعد، وكان المعدل العام للنتائج التي تم استخلاصها (٦٤,٠٦) كتجربة يتم التعامل بها للمرة الاولى.
- الحاق الطلبة المصابين بفيروس كورونا بمحاضراتهم عن بُعد، حيث بلغ عدد المحاضرات (٧٠) محاضرة.

ثالثاً: متابعة زيادة المعرفة القانونية لدى طلبة الدبلوم بالعديد من المواضيع التخصصية ومواكبة المستجدات التشريعية والتقنية والتي قدمت بعدة اشكال منها:

- إلحاق عدد من طلبة الدبلوم في ورش عمل بعنوان "التحقيق في قضايا تتعلق بالأمن السيبراني" بالتعاون مع الجامعة الأردنية والتي عقدت في مقر الجامعة خلال الفترة (٩-٢٠٢٠/٢/١٨).
- توزيع (نسخ من الدليل الارشادي حول الإطار القانوني للتعامل مع قضايا العنف الاسري) على الطلبة.
- توزيع (دليل إجراءات التوقيف ما قبل المحاكمة) على الطلبة.
- توزيع (كودات العديد من القوانين والمذكرة الايضاحية للقانون المدني) على الطلبة.
- التحديث المستمر لبرنامج عدالة على الحواسيب المحمولة للطلبة.
- عقد محاضرة تدريبية لطلبة الدبلوم حول كيفية استخدام موقع قرارك القانوني، وتزويدهم بعدد (٣٦) اسم مستخدم.

رابعاً: إقرار مجلس إدارة المعهد للنتائج الفصلية (الفصل الأول والثاني) وتم نشرها على الموقع الإلكتروني للمعهد.

خامساً: اختيار مجلس ادارة المعهد لنخبة من المحاضرين ذوي الخبرة (قضاة، أكاديميين) وفقاً لمعايير اختيار اعضاء الهيئة التدريسية والمعمول بها في المعهد القضائي بتوصية من اللجنة العلمية للمعهد.

سادساً: متابعة الإدارة العليا لكافة متطلبات البرنامج وسير الأمور بالتنسيق مع جميع الجهات ويتم بهذا الخصوص العديد من الإجراءات:

- عقد اجتماعات دورية لأعضاء الهيئة التدريسية وطلبة برنامج الدبلوم مع مدير عام المعهد لتحديد الأطر الزمنية لكل متطلبات الفصل الثالث (تسليم الخطط الدراسية والمواد).
- عقد اجتماعات قضاة (برنامج التعلم بالملازمة) وطلبة برنامج الدبلوم مع مدير عام المعهد لتحديد مواعيد بدء تنفيذ البرنامج وآليات المتابعة الدورية للوقوف على أي إشكاليات اثناء التطبيق وإيجاد الحلول المناسبة.
- تم عمل زيارات للمحاكم للبدء بتنفيذ متطلبات برنامج التعلم بالملازمة وتسليم النماذج اللازمة لإنجاحه وتتم المتابعة الدورية والتنسيق مع رؤساء المحاكم والقضاة المشرفين.
- اجتماع المدير العام مع طلبة برنامج الدبلوم لمناقشة إجراءات مساق البحث العلمي واختيار مواضيع الأبحاث.

برنامج التدريب المستمر

يعد هذا البرنامج الأداة التنفيذية لتحقيق الهدف الاول من نظام المعهد القضائي وهو رفع كفاءة القضاة، وتحقيق الهدف الثاني برفع كفاءة الموفدين وموظفي وزارة العدل والوزارات الأخرى والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة من خلال:

- الدورات التدريبية التي يعقدها المعهد لهذه الغاية للقضاة، ليبقوا على صلة وتواصل مع اخر المستجدات القانونية والقضائية، مما ينعكس بإيجابية على فكر القاضي وأدائه وتواصله مع ما يستجد من تطورات وممارسات فضلى ومواكبة تطور التكنولوجيا الحديثة ووفق الاحتياجات التدريبية الفعلية.
- الدورات التدريبية التي يعقدها بنهج تشاركي للأجهزة الإدارية المساندة العاملة في وزارة العدل التي تشكل جهازاً ادارياً مساعداً للقضاء، وللفئات ذات العلاقة والمستهدفة من مؤسسات قطاع العدالة والشركاء.
- اختيار المدربين وفق أسس ومعايير **اختيار اعضاء هيئة التدريب في المعهد** بقرار من مجلس إدارة المعهد وبتنسيب من اللجنة العلمية.
- تصميم البرامج التدريبية المتخصصة وفقاً للحاجة الفعلية للمشاركين وحسب الكفايات الوظيفية وبتشاركية مع وزارة العدل والمجلس القضائي والمدربين.
- اتخاذ كافة التدابير الإجرائية الإدارية التقنية لمواجهة أي ظروف طارئة قد تؤدي الى التأثير على العملية التدريبية:

  - التعامل مع تداعيات جائحة كورونا وتأثيرها على كافة القطاعات بالتعاون مع الشركاء تفادياً لتوقف التدريب في مبنى المعهد، وذلك في حال استجدت موجات جديدة حسب الدراسات الطبية العالمية، بمراعاة اعلى معايير السلامة العامة إذ يتم توفير كافة مواد التعقيم والتأكد من التباعد الجسدي والالتزام بارتداء الكمامات للمشاركين والمدربين والكادر الوظيفي وتهوية الغرف وتعقيمها بشكل دوري.
  - عقد دورات (توحيد تطبيق اجراءات أمر الدفاع رقم (٢١) لسنة ٢٠٢٠) للقضاة والموظفين المعنيين.
  - ايجاد مسارات بديلة وجديدة في آلية التدريب تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة:
    - التوسع باستخدام منظومة التعلم الإلكتروني للمعهد، اذ تم عقد (٤) دورات للقضاة.
    - عقد (٣٣) دورة باستخدام وسائل الاتصال المرئي والمسموع للقضاة والموظفين.
    - مشاركة ما يقارب (٣٣٥) مشارك من القضاة في الدورات عبر وسائل الاتصال المرئي والمسموع.
    - مشاركة (٨٣٢) مشارك من الموظفين في الدورات عبر وسائل الاتصال المرئي والمسموع.

فيما يلي موجز عما قدمه البرنامج لهذا العام:

اولاً: التدريب المستمر والتخصصي للقضاة

ملخص دورات القضاة لعام ٢٠٢٠

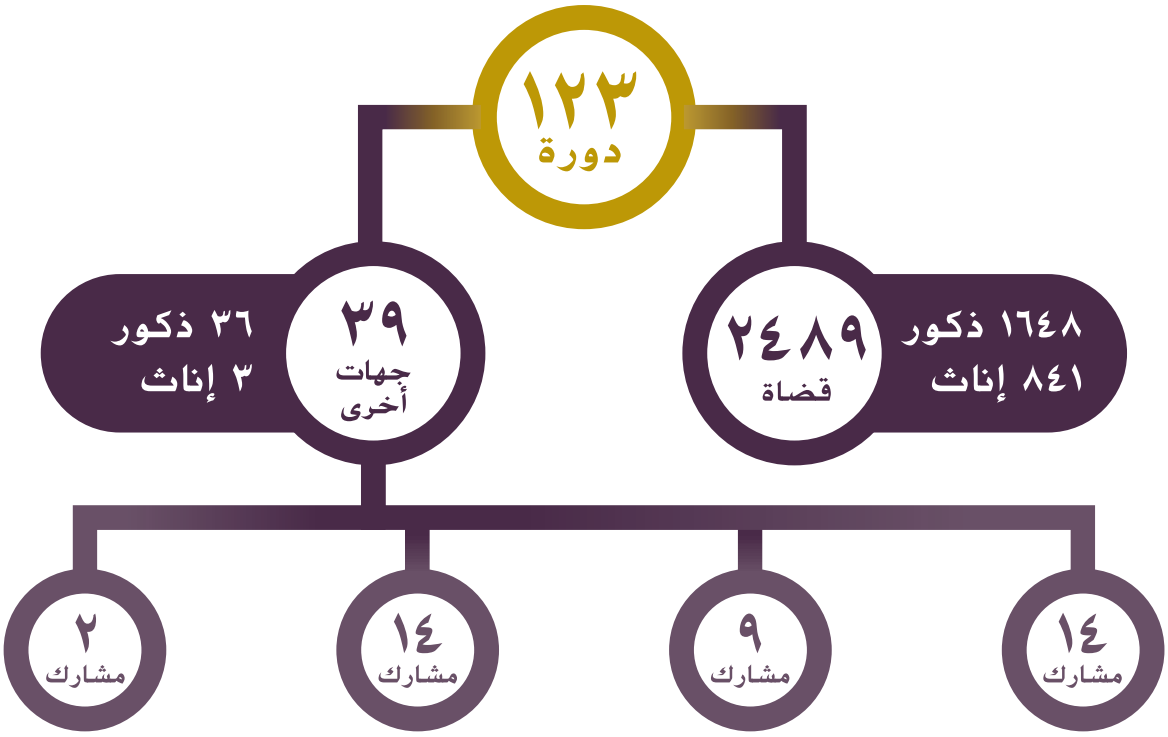

وزارة العدل ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد ومديرية القضاء العسكري ومديرية الأمن العام

في البرنامج التدريبي

مفهوم التحقيق المالي الموازي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة/ باستخدام تقنية مايكروسوفت تيمز

المدعون العامون المنتدبون للعمل لدى النيابة العامة الجمركية

في البرنامج التدريبي

أصول الدورة الجمركية والإجراءات المتبعة لدى المدعي العام الجمركي

المدعون العامون المنتدبون للعمل لدى النيابة العامة الضريبية

في البرنامج التدريبي

إجراءات التحقيق والمرافعات في القضايا الضريبية

مديرية القضاء العسكري

في ورشة عمل بناء منهاج الدورة التدريبية الخاصة بالقضاة الأردنيين في مجال **الأمن السيبراني والجرائم والأدلة الجرمية الالكترونية** بالتعاون مع القيادة العامة للقوات المسلحة/ مديرية الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات

أبرز موضوعات دورات القضاة التي تم عقدها في المعهد خلال عام ٢٠٢٠

المواضيع الحقوقية	المواضيع الجزائية	المواضيع العامة
الطعون الانتخابية	الاستغلال الجنسي باستخدام الإنترنت	اللغة الإنجليزية
قانون الإعسار لسنة ٢٠١٨	ضمانات الأشخاص المحتجزين بين المعايير الدولية والقوانين الوطنية	مهارات الاتصال
الإشكاليات أمام الهيئات الابتدائية الاستئنافية وأصول صياغة الأحكام الاستئنافية	الإجراءات الجزائية أمام المحكمة الضريبية	أساسيات الطباعة باللغة العربية
الإثبات في الدعاوى العمالية	الاستجابة الجنائية الفعالة لقضايا العنف ضد المرأة	التحديات التي تواجه السيدات القاضيات
الهيئات الاستئنافية الحقوقية	جرائم الفساد وغسل الأموال	تدريب المدربين
الجلسة الحوارية بعنوان **الجانب التشريعي والقانوني للغرف الاقتصادية**	إدارة طلبات التعاون القضائي الدولي في مجال الإرهاب	توحيد تطبيق إجراءات أمر الدفاع رقم (٢١) لسنة ٢٠٢٠ في المحاكم
تطبيقات عملية في اجراءات عمل محاكم الصلح/ حقوق، صياغة الأحكام القضائية، فن إدارة الملف القضائي	المعايير الدولية في أصول التفتيش على مراكز الإصلاح والتأهيل	**ادارة الأزمات** بالتعاون مع المركز الوطني للأمن وادارة الأزمات
قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة لسنة ٢٠١٨	مكافحة الجريمة المنظمة	التوقيع الالكتروني
	مدى تأثير توافر الأدلة المادية والرقمية وصحتها على التوقيف، وكيفية التعامل مع مسرح الجريمة فنياً	معايير تقييم السادة القضاة وأفضل الممارسات الدولية

ثانياً: تدريب الأجهزة الإدارية المساندة في وزارة العدل والجهات الاخرى

عقد المعهد القضائي بالتعاون مع وزارة العدل في مبنى ديوان الخدمة المدنية امتحان تقييمي تنافسي إلكتروني لعدد (١٧٠) مشارك من شاغلي الوظائف الإشرافية في وزارة العدل وفق أعلى معايير النزاهة والشفافية

ملخص دورات الأجهزة الإدارية المساندة في وزارة العدل والجهات الاخرى لعام ٢٠٢٠

- دورات الباحث القانوني الموجهة للموظفين الحقوقيين ومن أبرز مواضيعها:
  - تطبيقات عملية في قانون المحاكمات الجزائية.
  - تطبيقات عملية في قانون المحاكمات المدنية.
  - اجراءات التقاضي امام قاضي الصلح – جزاء / حقوق.
  - تطبيقات عملية في قانون البينات وقواعد الاثبات والأدلة الرقمية
  - تطبيقات عملية في قانون العقوبات / الحرائم الواقعة على الأشخاص، الجرائم الواقعة على الأموال.
  - تطبيقات عملية في قانون المالكين والمستأجرين.
  - تطبيقات عملية في قانون الاحداث.
- دورات الترفيع الوجوبي لموظفي وزارة العدل، وتضمنت المواضيع التالية:
  - الجرائم الإلكترونية.
  - مفهوم الابتكار.
  - التعامل مع الاشخاص ذوي الاعاقة.
  - مفاهيم النوع الاجتماعي.
  - معايير جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز.
  - جائزة الموظف المثالي.

جودة التدريب

تحقيقاً للأهداف الاستراتيجية والخطط المنبثقة عنها بكفاءة وفاعلية، ولضمان جودة التدريب وتحسين نتائجه، تم ما يلي:

بناء الخطة التدريبية للقضاة ضمن المحاور التالية:

- التوصيات الصادرة عن اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون.
- نتائج استبيان الاحتياجات التدريبية (احتياجات المسارين الوظيفي والمهني التخصصي).
- توصيات المفتشين الخاصة بالتدريب.
- الاحتياجات الصادرة عن رؤساء المحاكم والنيابة العامة.
- التغذية الراجعة من تنفيذ التدريبات لخطة العام السابق بحيث تحاكي الاحتياجات الفعلية للقضاة وتمكينهم بالكفايات المعرفية والمهارية والسلوكية اللازمة للعمل القضائي.

قياس جودة التدريب وفق منهجية وأدوات معتمده

- تحليل البيانات المستخلصة من نماذج تقييم التدريب المدخلة على نظام التدريب المستمر الإلكتروني، وصولاً الى النتائج التقييمة وفق مقياس مستهدف ما بين (٦,٥ – ٧) من مقياس (٠ – ١٠)، حيث كانت نتيجة

قياس الرضا عن جودة التدريب هو (٧,٩٣) بعد ازالة كافة الانحرافات المعيارية وفق مقايس التشتت حيث بلغ مقدار التشتت العام (٠,٨٤) درجة لعدد (٤٨٣٥) استبانة، وزع وفقاً للمحاور التالية:

- اجراء المقارنات المعيارية الشاملة على الصعيد الدولي ووفق خطة عمل سنوية بواقع دولتين سنوياً من حيث دراسة النظام القضائي والقانوني والمنظومة العدلية للدولة ومن ثم دراسة المؤسسات المسؤولة عن التدريب القضائي والقانوني ومن ثم دراسة آليات وكيفيات التدريب في هذه المؤسسات، حيث أجري للعام ٢٠٢٠ دراستين مع كل من:
  - المركز القضائي الفدرالي الأمريكي/ الولايات المتحدة الامريكية.
  - المدرسة الوطنية للقضاء/ الجمهورية الفرنسية.

الحقائب التدريبية

تم تطبيق منهجية اعداد الحقائب التدريبية في اعداد حقيبة متخصصة "بالوساطة" كدليل للمدربين، وكتيبات للمتدربين، وجاري العمل على اعداد دليل الإجراءات المدنية كحقيبة تدريبية إعدادية.

اختيار المحاضرين

على اعتبار ان المدرب هو العنصر الأساسي في نجاح عملية التدريب، يتم العمل على:

- اختزان وفهرسة العديد من السير الذاتية المقدمة لغايات التدريب والتدريس في المعهد ضمن قاعدة بيانات، لدعم صناع القرار في الاختيار وفق أسس ملبية للاحتياج الفعلي والطموحات المستهدفة.
- اعداد تعليمات ادارية ارشادية كدليل لكيفية كتابة اوراق بحثية لطلبة برنامج دبلوم المعهد القضائي.
- اعداد وثيقة اعداد البحث العلمي لأبحاث التخرج الخاصة بطلبة برنامج دبلوم المعهد.

الإدارة والتميز

الإدارة والتميز

انطلاقاً من البعد والتخطيط الاستراتيجي الذي يعد بدوره واحداً من أهم المداخل الإدارية التي تساعد كافة المؤسسات على النجاح والاستمرارية، وأثر ذلك على الأداء المؤسسي وصولاً للتميز المنشود، فقد عهد المعهد في خطته الاستراتيجية وتحديداً في الهدف الثالث الى تبني مفهوم **بناء القدرات المؤسسية وتجذير ثقافة التميز**، ومتابعة وضع الخطط والبرامج التأهيلية لتمكين الجهاز الإداري والارتقاء بأدائه، فمنذ أن اعتمد المعهد التخطيط الاستراتيجي كوسيلة ونهج لعمله، أدى ذلك الى زيادة وتحسين الخدمات التدريبية المقدمة، وتحقيق رضا أكبر من الفئة المستهدفة أفراداً ومؤسسات، وتعزيز قدرته على تحقيق أهدافه الاستراتيجية والتنفيذية.

وحرصاً من إدارة وكوادر المعهد على تجذير ثقافة التميز من خلال منظومة العمل المؤسسي، لتحسين بيئة وإجراءات العمل، والتركيز على متلقي الخدمة والنتائج وجودة المخرجات، تم انجاز ما يلي:

الخطط والإجراءات واللجان والاجتماعات الداخلية

الخطط والإجراءات الإدارية:

- تنفيذ الخطط التنفيذية والتشغيلية لعام ٢٠٢٠.
- اعداد الخطة التنفيذية لعام ٢٠٢١.
- اعداد خطة شراء مقترحة تبين احتياجات المعهد المستقبلية لعام ٢٠٢١.
- مراجعة أنشطة الاتصال والإجراءات الداخلية ومهارات الاتصال في وحدة الاتصال والتعاون الدولي، واعداد وتنفيذ خطة تطوير وتفعيل لدور الوحدة، وتطوير كفاءة كوادر المعهد في مجال الاتصال، حيث تم تنفيذ البرنامج التدريبي **استراتيجيات الاتصال والإعلام** بواقع (٤٠) ساعة تدريبية لموظفي المعهد، وتنفيذ تدريب عملي لموظفي وحدة الاتصال والتعاون الدولي بواقع (٤٠) ساعة تدريبية، ضمن برنامج دعم سيادة القانون في الأردن.
- تطوير الإجراءات وعمليات الاتصال الخارجي للمعهد القضائي لدعم الهوية المؤسسية وتنفيذ أدوات الاتصال المؤسسي والجماهيري.
- اعداد وتصميم خطة الاتصال والاعلام للمعهد لعام ٢٠٢١.
- اعداد تقارير انجازات ربعيه للمعهد على ضوء استراتيجيته الخاصة به ضمن استراتيجية قطاع العدالة للأعوام (٢٠١٧ - ٢٠٢١).
- مراجعة وتحديث الهيكل التنظيمي للمعهد القضائي لوصف مهام المديريات والوحدات الإدارية في ضوء المستجدات (ارتباط المعهد برئيس المجلس القضائي، نظام المعهد الجديد، المبنى) يتناسب مع المهام الرئيسية للمعهد، واعتماده من قبل مجلس الإدارة ورفعه لرئاسة الوزراء.
- تفعيل وحدتي الرقابة الداخلية ووحدة التخطيط والتطوير، ورفدها بالكوادر الإدارية.

- إعداد تقييم الواقع الحالي للأداء المؤسسي للمعهد القضائي بالتعاون مع مشروع المساعدة التقنية المقدم ضمن برنامج دعم سيادة القانون من خلال الموازنة الممول من الاتحاد الأوروبي.
- تطوير إجراءات عمل الديوان واستبدال السجلات والبريد الورقي بالسجلات والبريد الإلكتروني، الأمر الذي يسهم بزيادة الحوسبة لإجراءات العمل وايجاد بيئة عمل خالية من الاوراق واختصاراً للوقت والجهد وتقليل النفقات، كما ويتم ارشفة جميع الكتب والمراسلات الرسمية الصادرة والواردة ومن الجدير بالذكر ان عدد الكتب الصادرة من المعهد (٦٧٧)، والكتب الواردة للمعهد (١١٨٣) لهذا العام.
- تقديم خدمات حق الحصول على المعلومة باستلام طلبات الحصول على المعلومات والاجابة عليها في غضون المدة المقررة وفقاً لأحكام القانون بمعلومات تتعلق حول برامج المعهد والية العمل والتقدم وشروط الابتعاث.
- تطبيق أوامر الدفاع والقرارات الصادرة بموجبها في ظل جائحة كورونا على إجراءات العمل:
  - الاستجابة الفعالة للظروف الاستثنائية بمتابعة موضوع السلامة العامة خلال فترات جائحة كورونا باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الوقائية الاحترازية وتفعيل الدليل الارشادي للعودة للعمل في الدوائر الحكومية في ظل جائحة كورونا المستجد واتباع تعليماته والالتزام بها، ولمزيد من التقيد فقد تم تعقيم مرافق مبنى المعهد بالتنسيق مع امانة عمان الكبرى.
  - اعداد خطة العودة للعمل ما بعد ازمة كورونا في ضوء إقرار (الدليل الإرشادي للدوائر الحكومية لوضع خارطة طريق للعودة للعمل بعد جائحة كورونا.
  - تطبيق قرار العمل بالحد الأدني من الموظفين (٥٠٪) بالتناوب.
  - وقف العمل باستخدام جهاز البصمة من تاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٣.
  - حرصاً على ديمومة العمل تم إصدار تصاريح اللازمة لدوام بعض الموظفين خلال فترة حظر التجول الشامل.

اللجان والاجتماعات الداخلية:

- اللجان:
  - تشكيل لجنة الشراء المحلية
  - تشكيل لجنة جرد المستودعات وإعداد تقرير وجداول بهذا الخصوص.
  - تشكيل لجنة إدارة الازمات في ظل جائحة كورونا.
  - تشكيل فريق لجنة مئوية الدولة.
  - تشكيل لجنة الشكاوى والاقتراحات.
  - إعادة تشكيل فريق مؤشرات منحة الاتحاد الأوروبي.
  - تشكيل لجنة فض النزاعات بين الموظفين.
- الاجتماعات:
  - عقد الاجتماعات الدورية لموظفي المعهد لغايات فتح الحوار والنقاش مع الادارة العليا فيما يخص أمور الموظف والعمل.
  - عقد اجتماعات اللجنة الاحتفال بمئوية الدولة الأردنية.
  - عقد اجتماع مع سفيرة التميز في وزارة العدل لتعريف الموظفين بجائزة الموظف المثالي.
  - تفعيل دور اللجنة الاجتماعية في المعهد بتكريم بعض الموظفين والاحتفال ببعض المناسبات.

الموارد البشرية

- إعداد قائمة تتضمن الاحتياجات من الوظائف الشاغرة على الهيكل التنظيمي الحالي والمقترح ومخاطبة الجهات ذات العلاقة (وزير الدولة لتطوير الأداء المؤسسي/ رئاسة الوزراء، المجلس القضائي، وزارة العدل).
- إعداد قائمة الاحتياجات التدريبية لموظفي المعهد ٢٠٢١، وارسالها الى وزارة العدل.
- تحديث دراسة العبء الوظيفي وإرسالها الى الجهات المعنية (ديوان الخدمة المدنية).
- عقد دورة تدريبية لكافة موظفي المعهد بعنوان مهارات التواصل بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين.
- إلحاق عدد من موظفي المعهد بدورات متخصصة بما ينعكس إيجاباً على الأداء الوظيفي (كدورة المحاسب الحكومي وغيرها من الدورات)
- عمل سجل بأسماء الموظفين المصابين بكورونا ونتائج فحوصاتهم وتاريخ الفحص ومكان الفحص والأسباب.

الشؤون المالية

- التدقيق المالي على معاملات الصرف الصادرة عن المديريات بالتعاون مع قسم المحاسبة من قِبل وحدة الرقابة الداخلية.
- بلغ مجموع الايرادات المحصلة (٥٧٠٠) ديناراً لعام ٢٠٢٠، وهي ما تمثل (رسوم الدورات التدريبية، طوابع، اثمان بيع نسخ العطاءات الخاصة بالمعهد) وتم ايداعها لحساب الايرادات العامة في وزارة المالية.
- تغطية كافة الاحتياجات اللازمة من تأمين الضيافات ولوازم وقرطاسية وغيرها لضمان حسن سير تنفيذ العمل في المعهد.
- إدامة متابعة كافة الفواتير وكشوفات مكافآت المحاضرين وغيرها المرسلة الى الدائرة المالية في وزارة العدل والمجلس والقضائي لحين صرفها حسب الأصول.
- المتابعة والتنسيق مع المديريات والوحدات والاقسام لإعداد بطاقات المشاريع الرأسمالية الخاصة بالمعهد لعام ٢٠٢١.
- نظام التتبع الإلكتروني للمركبات: تتم عملية التتبع والمراقبة وإدارة استخدام المركبات الحكومية باستخدام نظام تتبع ويتم اصدار أوامر الحركة الكترونياً وورقياً.

تكنولوجيا المعلومات

تكنولوجيا المعلومات

ضمن التوجه الاستراتيجي للمعهد للتحول الرقمي في خدماته ومعاملاته ومواكبته للنهضة المعلوماتية، يتم في هذا الاطار ما يلي:

التعلم الإلكتروني

المرحلة الاولى : تطوير البرمجيات والمعدات بناء على التغذية الراجعة من الدورات المنعقدة سابقاً

- تطوير منصة التعلم الإلكتروني بما يتوافق مع الاحتياجات.
- رفع جاهزية الشبكة الداخلية وسرعة الانترنت لتحسين الأداء لتصبح ٥٠٠ ميجا.
- والعمل جار على تطوير المنصة باعداد دراسة لاتاحة المنظومة خارج الشبكة الداخلية لزيادة عدد المستفيدين من من المنظومة.
- الحفاظ على ديمومة ورفع الجاهزية التقنية لقاعات التعلم الإلكتروني:
  - القاعة التدريبية في قصر اربد.
  - ثلاث قاعات تدريبية في اقليم الوسط (قصر العدل/عمان وقصر العدل الزرقاء والمعهد القضائي).
  - عمل زيارة ميدانية لقصر عدل العقبة وعمل تقرير فني بواقع الحال للقاعة المقترحة والخروج بتوصيات والعمل جار على تنفيذها.

المرحلة الثانية : تطوير نظام التعلم الإلكتروني لخدمة طلبة الدبلوم من خلال توفير عدة خدمات إلكترونية، حيث اصبح جاهزاً للفحص ورفعه على البيئة الفعلية.

المكتبة الإلكترونية :

- القيام بالعديد من الزيارات الميدانية من قسم التكنولوجيا وقسم البحوث الى عدد من الجامعات ودور النشر مثل:
  - الجامعات (الجامعة الأردنية وجامعة الاميرة سمية).
  - دور النشر (دار الثقافة، دار وائل للنشر).
  - المعهد الاعلامي الوطني.
  - مجموعة من الشركات المتخصصة بهذه المشاريع والتي قدمت العديد من العروض الفنية.
- تخصيص الموازنة المطلوبة لتنفيذ مشروع المكتبة الإلكترونية وتحديد المواصفات الفنية.

- طرح عطاء في الجريدة الرسمية لغايات انشاء منصة المكتبة الإلكترونية، وتم تقديم العديد من العروض من الشركات المختصة وحاليا في مرحلة الدراسة من اللجنة الفنية التي تم تشكيلها لهذه الغاية.

الموقع الإلكتروني :

- متابعة الموقع الإلكتروني للمعهد القضائي، والتواصل مع وزارة العدل وشركة الصيانة لحل اي مشكلة تواجه الموقع.
- تطوير الموقع الإلكتروني للمعهد ليشمل كافة الخدمات المقدمة و كافة المعلومات التي من شانها ان تفيد زوار الموقع من القضاة العاملين او طلبة المعهد وغيرهم من العموم. وطرح عطاء لهذه الغاية ومتابعة الطلبات المقدمة من الشركات البرمجية المختلفة وتحديد المواصفات الفنية.

الربط الإلكتروني بين المجلس القضائي والمعهد القضائي

لغايات الاستفادة من الموارد المتاحة والأنظمة المستخدمة في المعهد القضائي وللحد من تكرار العمل والحفاظ على وثوقية البيانات وسرعة الإنجاز وبالتنسيق مع المجلس القضائي من خلال عدة اجتماعات:

- تم وضع خطة تطوير لنظام التدريب المستمر المستخدم في المعهد القضائي وتنقيح البيانات المستخدمة في النظام بالاضافة الى تنقيح البيانات الموجودة على نظام التدريب الخاص بالمجلس القضائي وتوحيد البيانات في قاعدة بيانات مركزية واحدة تخدم اجراءات العمل للدورات في المجلس القضائي والمعهد القضائي.
- توزيع الصلاحيات والمهام على النظام كل حسب اجراءات العمل المكلف بها وحدة التدريب والتخصص في المجلس القضائي وقسم التدريب المستمر في المعهد القضائي.
- تعديل الشاشات والتقارير المستخدمة على نظام التدريب المستمر لتتوافق مع طبيعة العمل واجراءاته.
- تم انشاء شاشات وتقارير جديدة لادخال الدورات وتفاصيلها والاستعلام والتعديل عليها.

حوسبة طلبات التقدم لمسابقة القبول في برنامج دبلوم المعهد:

- توفير الدعم البرمجي و البنية التحتية اللازمة من أجل حوسبة طلبات التقدم لمسابقة القبول والتسجيل في برنامج دبلوم المعهد، بهدف تسهيل الإجراءات على متلقي الخدمة وبالتعاون مع الشركاء بدعم من فريق USAID.

الدعم الفني والتقني والبرمجي الدوري :

- التحديث المستمر للبنية التحتية للشبكة الداخلية.
- إدامة عمل الأنظمة المحوسبة، والشبكات الداخلية وفعاليتها، والاجهزة التقنية الخاصة بالمعهد.
- تطوير نظم المعلومات الخاصة بالمعهد (نظام المكتبة، نظام الديوان، نظام القبول والتسجيل) لتحسين نوعية الأداء والسرعة والدقة في الانجاز.
- توفير البرمجيات اللازمة والمهمة للمعهد.
- صيانة كافة البرمجيات والاجهزة داخل المعهد.
- إدامة تقديم الدعم التقني للفعاليات في قاعات التدريب ومرافق المعهد الأخرى، ولموظفي المعهد، وللمتدربين في الدورات المختلفة.
- القيام بتدريب موظفي المعهد والمتدربين والمحاضرين حسب الحاجة بما يخدم الأداء الأمثل في المعهد.
- المشاركة في اعداد المواصفات التقنية لأجهزة الحاسوب والطابعات والكاميرات وشاشات العرض والسماعات وغيرها لغايات الشراء حسب الأصول.
- إصدار التقارير الإحصائية الدورية للمؤشرات المطلوب للمنحة المقدمة من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج دعم سيادة القانون في الأردن.
- تطوير أنظمة التدريب المحوسبة المعهد المختلفة كنظام التدريب المستمر ونظام الدبلوم والتطوير على الشاشات والتقارير بشكل دائم.

التعاون المحلي والاقليمي والدولي

التعاون المحلي والاقليمي والدولي

تحقيقاً للهدف الاستراتيجي الرابع، يعمل المعهد على ادامة وتعزيز التعاون في المجالات القانونية والقضائية مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية وفتح قنوات الاتصال والتعاون والسعي نحو زيادة التبادل الثقافي والتقني والقضائي فيما بينها وبين المعهد، والتنسيق لتطوير وتوسيع العلاقات بين المعهد والمؤسسات المماثلة في داخل المملكة وخارجها والاستجابة للمتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية وأثرها على اختصاصات المعهد وأنشطته.

أبرز اطر التعاون وبالتنسيق مع المجلس القضائي

- **الاتحاد الاوروبي:**

تم اتخاذ كافة الضمانات لتحقيق مؤشرات المنحة المقدمة من الاتحاد الاوروبي للعام ٢٠٢٠ لتحسين وتفعيل أداء المعهد، إذ يتم في هذا الصدد التعاون مع خبير تكنولوجيا المعلومات في مجال (التدريب الإلكتروني والمكتبة الإلكترونية)، وخبيرة دعم القدرات المؤسسية للعمل على تطوير الهيكل التنظيمي للمعهد، وخبيرة في الاتصال والاعلام لتطوير وتفعيل عمل وحدة الاتصال والتعاون الدولي في المعهد، حيث تم تحقيق كافة مؤشرات ومتطلبات المنحة وفق مصفوفة مؤشرات ومصادر التحقق ضمن برنامج دعم سيادة القانون في الأردن الممول من خلال الموازنة العامة، وبلغت نسبة الإنجاز ١٠٠٪ وفق المؤشر الثاني من الهدف الاستراتيجي الأول من حيث عدد المتدربين تدريباً تخصصياً من المستهدفين بالتدريب، وتحقيق نسب فاقت المستهدف لدرجات جودة التدريب والتدريب الإلكتروني وتوفير محتوى رقمي لمواد مكتبية متنوعه وفق التشريعات الحاكمة للملكية الفكرية.

- **السفارة الفرنسية في عمان والمدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا:**

- تنظيم البرنامج التدريبي لقاضيين من المدرسة الوطنية الفرنسية للقضاء للاطلاع على الإجراءات القضائية في المسائل الجزائية والمدنية في المحاكم الأردنية وعدد من المؤسسات ذات العلاقة بالعمل القضائي.
- تنظيم البرنامج التدريبي لمسؤول التدريب في محكمة نيم في الجمهورية الفرنسية للاطلاع على الإجراءات القضائية في المسائل الجزائية والمدنية في المحاكم الأردنية وعدد من المؤسسات ذات العلاقة بالعمل القضائي.
- استقبال ملحقة التعاون الإقليمي في مجال العدل في السفارة الفرنسية – عمان.
- اشراك (١٣) من القضاة في دورة بعنوان (حق المؤلف) عن بُعد نظمتها المدرسة الوطنية للقضاء والمعهد القضائي الاماراتي.
- اشراك (٢) من القضاة في دورة نظمتها المدرسة الوطنية للقضاء بعنوان (مكافحة الفساد) عن بُعد.
- عقد محاضرات اللغة الفرنسية لطلبة برنامج الدبلوم وبالتعاون مع معهد اللغات الفرنسي.

- **الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي:**

استضاف المقر الدائم لسكرتاريا الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي الممثل بالمعهد القضائي الأردني/ عمان في أيلول ٢٠٢٠ اعمال الاجتماع الأول للعام ٢٠٢٠ للجمعية العمومية للدول الأعضاء وهم ثلاثة عشر دولة (ستة دول اروبية وهي فرنسا وإيطاليا ورومانيا وبلجيكا واسبانيا وهولندا، وسبعة دول عربية وهي الأردن وفلسطين وتونسن والجزائر والمغرب والامارات العربية المتحدة والكويت) وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي والمسموع (زووم)، ومن أبرز القرارات التي تم اتخاذها خلال الاجتماع:

- نقل رئاسة مجلس إدارة الشبكة المكون من ستة أعضاء الى المملكة المغربية والاعضاء وهم (بلجيكا، المغرب، اسبانيا، فرنسا، الامارات العربية والكويت).
- إقرار تعليمات كلفة وبدل التنقل والسفر والإقامة والترجمة لانشطة الشبكة ونفقات العاملين فيها جزئياً الصادرة تفسيراً لنص المادة (٦) من النظام الأساسي للشبكة.

- **المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية - بيروت:**

مشاركة مدير عام المعهد القضائي الاجتماع الثامن والعشرون لمدراء المعاهد القضائية في الدول العربية عبر تقنية الاتصال المرئي والمسموع / جامعة الدول العربية- المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية - بيروت.

- **المنظمة الدولية لتنمية القانون:**

- عقد عدة لقاءات مع ممثلي المنظمة.
- تنفيذ خطة مشروع الغرف الاقتصادية وعقد جلستين حواريتين في هذا الصدد، شارك بها خبراء من دولة مصر العربية، والقضاة أعضاء الغرف الاقتصادية في محكمتي البداية والاستئناف وحضور ميسرين من المجلس القضائي.

- **معهد راؤول والينبيرغ لدراسات حقوق الانسان:**

- عقد عدة لقاءات مع ممثلي المنظمة.
- المشاركة في لقاء إلكتروني جمع المعاهد القضائية في المنطقة لتعزيز مهارات استخدام المنصات الإلكترونية فيفي تنفيذ التدريبات الوطنية في ظل جائحة كورونا.
- البدء بتنفيذ التعديل على الدراسة الوطنية (ادماج معايير حقوق الانسان الدولية والإقليمية في تعليم القوانين الوطنية).

- **منظمة اليونسكو:**

- عقد عدة لقاءات مع ممثلي المنظمة.
- تنفيذ اعداد المنهاج التدريبي حول حرية التعبير.

الوفود الزائرة للمعهد القضائي للاطلاع على خبراته وبرامج عمله والتباحث حول اطر التعاون:

- وفد اساتذة وطلاب من كلية القانون في جامعة جرش للاطلاع على خبرات المعهد وبرامج عمله وانجازاته.
- المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الانسان.
- المديرة التنفيذية في منظمة رشيد للنزاهة والشفافية الدولية (الشفافية الدولية – الأردن).
- سفيرة الاتحاد الاوروبي في إطار التعاون القائم بين الاتحاد الاوروبي والمعهد لدعم قطاع العدالة.
- باحثة من جامعة أكسفورد للاطلاع على التجربة الأردنية في مجال العمل والتدريب القضائي.
- الملحق الثقافي لجمهورية افغانستان.
- وفد من مركز التدريب العدلي السعودي في زيارة استطلاعية مقارنة الى المعهد ومؤسسات قطاع العدالة واتاحة الفرصة لفتح آفاق تعاون مع هذه المؤسسات ضمن القطاع للاستفادة من التجربة الأردنية القضائية والقانونية والتدريبية.
- وفد من السفارة البريطانية في إطار مشروع سيادة القانون – الغرف الاقتصادية.
- ممثل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين في الأردن ومسؤولة برنامج المرأة والامن والسلام.

الجهات الشريكة التي تم التعاون معها في إطار عقد الدورات وورش العمل:

- الهيئة المستقلة للانتخاب ومشروع سيادة القانون.
- الشبكة القانونية للنساء العربيات.
- مركز مناهضة التعذيب الدنماركي ضمن مشروع كرامة .
- الاتحاد الأوروبي مشروع مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا CT MENA.
- القيادة العامة للقوات المسلحة/ مديرية الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات.
- مركز الإمديست.
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- البنك الدولي.
- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمنظمة الدولية لقانون التنمية IDLO .
- السفارة الفرنسية – عمان والمدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا.
- معهد راؤول والينبيرغ لدراسات حقوق الانسان.
- المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي (IRZ).الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.
- المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان.

- مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان.
- جمعية اتحاد المرأة الأردنية.
- جمعية اختصاصيي علوم الطب الشرعي الأردنية.
- مركز العدل للمساعدة القانونية.
- معهد تضامن النساء الأردني.
- مكتب الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف).
- منظمة أرض البشر.
- مؤسسة ماكس بلانك للسلم الدولي وسيادة القانون.
- وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أبرز الانشطة والفعاليات

- حفل تخريج المشاركين في الدورة المتقدمة التي عقدت في المعهد القضائي لعدد من القضاة ووكلاء النيابة العسكرية الكويتية وقضاة عسكريين أردنيين.
- لقاء مجموعة من القضاة العاملين في الغرف القضائية المختصة بالأحداث وقضاة من مختلف المحاكم ومن ضمنهم أعضاء اللجنة التوجيهية للمجلس الوطني لشؤون الاسرة مع باحثين من جامعة كولومبيا الامريكية / نيويورك – العيادة الخاصة بقضايا الاحداث بهدف الاطلاع على التجربة الأردنية في مجال قضاء الأحداث.
- ندوة حول قرينة البراءة كحق من حقوق الانسان في مبنى المعهد القضائي/ عمان بالتعاون مع الجمعية الأردنية للدراسات والبحوث الجنائية.
- حفل تخريج المشاركين في البرنامج التدريبي المتخصص **التشريعات والمسائل القانونية ذات الصلة بعمل ادرة قضايا الدولة** من صندوق تسليف النفقة العاملين في دائرة إدارة قضايا الدولة / وزارة العدل
- ندوة حول اللجان الطبية والتطبيقات القانونية لمفاهيم العجز والعاهة في مبنى المعهد القضائي/ عمان بالتعاون مع جمعية اختصاصي علوم الطب الشرعي الأردنية وقد اشترك فيها عدد من القضاة.
- مسابقة المحاكمات الصورية نظمتها منظمة رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية – الأردن) بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد تحت رعاية مدير عام المعهد القضائي لعدد من طلبة القانون في الجامعات الأردنية.
- حفل تخريج المشاركين من القضاة والمدعين العامين في الدورة المتخصصة **بالتحقيق المالي**.
- حفل تخريج المشاركين من موظفي المعهد القضائي في البرنامج التدريبي المتخصص **استراتيجيات الاتصال والاعلام**.

مبنى المعهد القضائي

مبنى المعهد القضائي

يعتبر مبنى المعهد القضائي بناءً أخضراً صديقاً للبيئة يعتمد على الطاقة الشمسية والحصاد المائي مكون من بنائين إداري وأكاديمي، ومهيأ بشكل كامل لتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، ويتم اتخاذ العديد من الإجراءات الإدارية والمتابعة المستمرة لمرافقه لتوفير الإمكانيات اللوجستية والتأكد من جاهزيتها لخدمة ودعم العمليات التدريبية:

- وضع آلية عمل لإدارة القاعات التدريبية واستغلالها بالشكل الأمثل والمتابعة مع كافة المديريات.
- تقوية شبكة الاتصالات (زين) وتركيب نقاط إرسال.
- متابعة موظفي الأمن والحماية (مؤسسة المتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى).
- ترشيد النفقات بتخفيض استهلاك الطاقة الكهربائية والعمل جار على ربط نظام الطاقة الشمسية.
- الحرص على تطبيق أوامر الدفاع في ظل جائحة كورونا:
  - تعقيم مبنى المعهد كاملاً من قبل أمانة عمان.
  - إجراء فحوصات كورونا للموظفين والطلبة من قبل لجنة الأوبئة.
  - توزيع العمل على عمال النظافة لغايات التعقيم اليومي والدوري للمعهد كافة.
  - تفعيل دور مسؤول السلامة العامة خصوصاً في ظل جائحة كورونا.
  - الالتزام بتعميم الوزارة بإغلاق الكافيتريا والمصلى وعدم التنقل بين الموظفين.
- تجهيز قاعات الكافتيريا بوسائل التواصل المرئي.
- أعمال الصيانة:
  - صيانة ارضيات الكراجات.
  - اعمال دهان وصيانة عامة بالتعاون مع المتعهد مثل الخرسانة الوسيمة.
  - عمل صيانة دورية للأثاث والاجهزة في المبنى.
  - صيانة دورية للأنظمة التشغيلية لمبنى المعهد.
- المتابعة مع الجهات الرسمية (وزاره الأشغال العامة، وزاره العدل، أمانه عمان الكبرى، المتعهد) لإنجاز اعمال مبنى المعهد القضائي.
- تزويد مبنى المعهد القضائي باللوازم والأدوات التي تساهم في تطوير المبنى وتكامله.
- العمل على تطوير وتحسين الخدمات المقدمة لمرتادي المعهد القضائي.

مكتبة المعهد القضائي

مكتبة المعهد القضائي

يحتوي المعهد على مكتبة قانونية متخصصة تخدم القضاة والباحثين في المجالات القانونية، تضم أمهات الكتب ومراجع قانونية وتشريعية وفقهية في مختلف اللغات، إضافة إلى الدوريات المتخصصة، وأبحاث القضاة والطلبة.

وتتنوع مصادر المعلومات داخل المكتبة ما بين تقليدية وإلكترونية، لإنشاء مكتبة إلكترونية تحاكي التطورات الحديثة في علم المكتبات والمعلومات.

وفي ما يلي أهم انجازات المكتبة للعام ٢٠٢٠:

- تم رفد المكتبة بعدد من المراجع والكتب القانونية وتم إدخالها على السجلات وعلى نظام الخاص بالمكتبة وفهرستها وتصنيفها والبالغ عددها (٣٠٥) كتاب جديد.
- تم رفد المكتبة بمواد الإلكترونية (مواد تدريبية معطاة في المعهد) ورفعها على الموقع الإلكتروني للمعهد وعددها (٣٧) مادة.
- تم إقرار آلية تنظيم إجراءات العمل بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٦ لدى مكتبة المعهد، ونموذج ترخيص ورقي للمواد الإلكترونية في المكتبة من قبل مجلس الإدارة في المعهد القضائي.
- بلغ عدد مرتادي المكتبة (٤١٦) زائر من مختلف الفئات المستهدفة (من القضاة، طلاب الدبلوم المعهد، الدارسين والباحثين من طلاب الجامعات والمحامين).
- العمل على صيانة وادامة محتويات المكتبة بتجليد وإعادة تجليد لما يقرب (١٠٥٥) كتاب وبحث.
- تم تصميم استبيان لبيان مدى رضى رواد المكتبة عن الخدمات المقدمة.
- تم وضع واعداد مواصفات فنية لنظام المكتبة الإلكترونية، وتم طرح العطاء الخاص بالمكتبة الإلكترونية.

وتستمر مسيرة المعهد القضائي بالتميز بالتنسيق مع المجلس
القضائي لتحقيق المزيد من الانجازات لخدمة الوطن

ص. ب ٩٢٥٩٨٧
عمان ١١١١٠ الأردن

هاتف : ٩ / ٨ / ٥٥١٢٥٠٧ ٦ ٩٦٢+
فاكس: ٥٥١٢٥٠٥ ٦ ٩٦٢+

P.O Box 925987
Amman 11110 Jordan

Tel.: +962 6 5512507 / 8 / 9
Fax.: +962 6 5512505

Info.jij@moj.gov.jo
www.jij.gov.jo